# رهانات التحول الديمقراطي في الدول المغاربية
# دراسة حالة الجزائر

**أ. بوطيب بن ناصر**[*]

## تمهيد:

شهدت الجزائر بعد الحصول على الاستقلال نوعاً من الانغلاق السياسي حيث سيطر فيه الحزب الواحد على جميع مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد مما أفضى إلى حالة من الانسداد والانغلاق أدت في الأخير إلى حركات احتجاجية عارمة في ثمانينيات القرن انتهت إلى تحقيق الانفتاح السياسي وتبني النهج الديمقراطي وذلك ما جاء به دستور ١٩٨٩ وعمل على تكريسه دستور ١٩٩٦، إلا أنّ المسار الديمقراطي في الجزائر لاتزال تواجهه رهانات متعددة تحول دون تحقيق التحول الديمقراطي المنشود و لعل أهم الرهانات التي حالت دون هذا الانتقال هو ما ستجيب عليه المحاور التالية:

**أولاً:** هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في رسم السياسة العامة لدولة.

**ثانيًا:** أزمة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في الجزائر وأثرها على التحول الديمقراطي.

**ثالثاً:** المجتمع المدني و التحول الديمقراطي.

**رابعاً:** وسائل الإعلام و التحول الديمقراطي.

**خامساً:** الجزائر وورشة الإصلاحات الدستورية.

## أولاً: هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في رسم السياسة العامة الدولة

يجمع الفقه الدستوري الجزائري الحديث، على حقائق أصبحت ثابتة و مستقرة في النظام السياسي الجزائري، ألا وهي تزايد دور السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، و الفرق بينهما في رسم السياسة العامة للدولة. فبالعودة إلى أحكام دستور

---

[*] باحث جزائري، عضو هيئة التدريس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقله.

سنة ١٩٩٦ و تحديداً أحكام المادة ١٢٩ منه نجد أنها أعطت لرئيس الجهورية الحق في حل البرلمان، و إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها، كما أنّ القراءة المتأنية لهذا الدستور، توحي لنا بأنّ رئيس الجمهورية له مطلق الحرية في تعيين رئيس الحكومة، و أنه غير مقيد بالأغلبية البرلمانية، و خير دليل على ذلك أن البرلمان الحالي حازت فيه جبهة التحرير الوطني الأغلبية البرلمانية، و مع ذلك نجد أنّ رئيس الحكومة معيّن من الحزب الذي يحتل المرتبة الثانية في البرلمان، و هنا تثار التساؤلات حول جدوى الأغلبية البرلمانية في النظام السياسي الجزائري. وهذا يتعارض مع أهم المبادئ الديمقراطية السائدة في جميع الأنظمة السياسية سواء كانت برلمانية أو رئاسية.

فالمتعارف عليه أنّ الفائز في الانتخابات البرلمانية هو من له الحق في تولي رئاسة الحكومة، حتى تتم الموازنة بين صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يستند في شرعيته إلى الانتخاب المباشر من قبل الشعب، وصلاحيات رئيس الحكومة الذي يعين من طرف الحزب الحائز على الأغلبية البرلمانية. هذا الأساس الذي وجدت من أجله الثنائية المؤسساتية داخل السلطة التنفيذية، و أي تعيين لرئيس الحكومة من قبل رئيس الجمهورية يعد تكريساً لتقوية نفوذ السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، و مساساً بفكرة ثنائية السلطة التنفيذية، و هذا يرجح هيمنة السلطة التنفيذية على جميع مظاهر الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، فتعيين رئيس الحكومة (الوزير الأول) من قبل رئيس الجمهورية يؤكد السيطرة و الهيمنة المطلقة على المجال التشريعي.[١]

وجملة هذه الصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، تعكس سلباً دور السلطة التشريعية في إحداث التحول الديمقراطي، لأنّ دور البرلمان في النظم الديمقراطية يتضح من خلال الدور الفعال الذي ينحصر في مهمتين أساسيتين للبرلمان و هي سن التشريعات و ممارسة الرقابة على العمل الحكومي، و هاتين الوظيفتين تكرسان الدور الفعال الذي يلعبه البرلمان في رسم السياسة العامة للدولة.

[١] أونيسي ليندة: النظام الحزبي وأثره في تركيز السلطات لصالح السلطة التنفيذية، مجلة الفكر البرلماني، عدد ٢٧، ٢٠١١، ص ٢٨.

وبالعودة إلى البرلمان الجزائري في المجال التشريعي، نجد أن البرلمان قد تراجع دوره في هذا المجال، حيث أصبح التشريع بأوامر رئاسية منافساً حقيقياً للدور الأصيل للسلطة التشريعية، حيث نلاحظ أن قانون الأسرة وقانون الجنسية والتعديلات المختلفة لقانون الصفقات العمومية، مجملها تم تعديلها بموجب مراسيم و اكتفت السلطة التشريعية بالمصادقة على هذه التعديلات.

أما في المجال الرقابي، أين تمارس الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة و بالرغم من التنصيص الدستوري على آليات مختلفة لممارسة الرقابة القبلية أو البعدية على أعمال و نشاط الحكومة، سواء بمناقشة البرامج أو طرح الأسئلة و الاستجوابات أو طرح الثقة أو طرح مواضيع عامة للنقاش. و رغم كثرة و تعدد الوسائل إلا أن الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة لا تؤدي دورها و لا تحقق الأغراض المنشودة منها.

سنحاول فيما يلي شرح و مناقشة خطة العمل و بيان السياسة العامة كأمثلة عليها. فبالعودة إلى احكام المادة ٨٠ من دستور ١٩٩٦ نجد أنّ المشرع الدستوري قد أعطى لأعضاء البرلمان الحق في مناقشة خطة عمل الحكومة، و بمقتضى نص هذه المادة تجد رئيس الحكومة نفسه مجبراً على تقديم برنامج حكومته أمام أعضاء البرلمان بغية الموافقة عليه، و يجب أن تتم مناقشة البرنامج في جميع جوانبه السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، و تكون خلال ٤٥ يوما التي تلي تنصيب الحكومة. و بعد الموافقة من قبل البرلمان على برنامج الحكومة، مكنها أيضا من الحق في مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة فبعد اعتماد الخطة والشروع في تنفيذها تجد الحكومة نفسها مجبرة على تقديم بيان السياسة العامة الذي توضح من خلاله ما توصلت اليه أثناء تنفيذ خطة العمل، و أهم الصعوبات التي واجهتها أثناء التنفيذ. و قد فصلت المادة ٨٤ في فقرتها الأولى و الثانية من دستور ١٩٩٦ هذه الآلية.

وبالرغم من التنصيص القانوني على هذه الآليات نجد الممارسة الفعلية لهذه الآليات تنبئنا بأمر مخالف، فمناقشة برنامج الحكومة من قبل أعضاء البرلمان تكاد تكون محدودة جداً خاصة مع ظهور العلاقات الزبونية داخل الغرف البرلمانية، حيث أصبحت الأحزاب السياسية تتسابق لمجاراة السلطة، و أصبحت مناقشة برنامج عمل الحكومة

تعد بمثابة وسيلة لمخاطبة الرأي العام، و تحول بذلك البرلمان الى منبر للخطاب السياسي،[٢] وفي الواقع لم تشهد الجزائر أي حكومة قدمت استقالتها لعدم مصادقة البرلمان على برنامجها، لأن فيتو رئيس الجمهورية يهددهم بحل البرلمان و إجراء انتخابات مبكرة و هذا ما ينعكس سلبا على دور البرلمان في المجال الرقابي.

أما بخصوص آلية بيان السياسة العامة فالحكومة غير ملتزمة بها. وهناك محدودية كبيرة في استخدامها حيث قدمت الحكومة منذ ١٩٩٧م إلى ٢٠٠٧م مرتين بيانها للسياسة العامة، مرة في دورة خريف ١٩٩٨م في عهد حكومة أحمد أويحي، و كذا سنة ٢٠٠٣م في دورة الخريف في عهد علي بن فليس. وهذا كله في الأخير ينعكس سلبا على دور السلطة التشريعية في رسم السياسة العامة للدولة، و يقلل من دور البرلمان في أو السلطة التشريعية في تحقيق التحول الديمقراطي المطلوب.

## ثانياً: أزمة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في الجزائر وأثرها على التحول الديمقراطي

لعل من أهم المبادئ التي تقوم عليها النظم الديمقراطية هي فكرة التعددية الحزبية. أين يحق للأفراد تكوين الأحزاب السياسية و توسيع نطاقاها، و إتاحة الفرصة للمعارضة و الرأي الآخر[٣] . والتعددية الحزبية ليست مجرد وجود للأحزاب السياسية دون أن يكون لها الدور الفعال في تكريس التحول الديمقراطي. فالعمل الحزبي يفقد معناه اذا لم تكن الأحزاب تتعامل مع العملية الديمقراطية تعاملاً جاداً وحيوياً، ولا قيمة لوجود هذه الأحزاب ما لم تكن مبنية على أسس ديمقراطية داخلية.[٤]

---

[٢] طارق عاشور: تطور علاقة البرلمان بالحكومة في النظام السياسي الجزائري ١٩٩٧-٢٠٠٧، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية باتنة-الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٨٩.

[٣] مرزود حسين: مستقبل التعددية الحزبية و التداول على السلطة في الجزائر، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد ١٤، الجزائر، ص ١٥.

[٤] بوحنية قوي: أزمة الحراك الحزبي الداخلي في الأحزاب الجزائرية قراءة نقدية، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد ٣٣، خريف ٢٠١٠،ص ٤٩,

فالمتتبع للحراك الحزبي الجزائري يتضح له جلياً أنّ أغلب الأحزاب في الجزائر وإن كانت تنادي في شعاراتها بتبني نظام ديمقراطي إلا أنها في الواقع هي ذاتها ليست مبنية على أسس ديمقراطية، فعندنا أحزاب تم تأسيسها سنة ١٩٦٣ لا يزال أمينها العام هو نفسه منذ ذلك الحين (كما هو الحال في جبهة القوى الاشتراكية)، كما أنّ أغلب الأحزاب الجزائرية مبنية على النمط القيادي الكاريزمي حيث تتخذ هذه الأحزاب أساليب مميزة لإضفاء صفة الشرعية، و تتم عملية تولي القيادة على أساس الشيخوخة العمرية والسياسية.[٥] ويتضح جلياً في بعض الأحزاب الجزائرية الحديثة كحركة مجتمع السلم و حركة النهضة، - سابقاً- و حركة الإصلاح، هذه الأحزاب في مجملها و منذ تأسيسها قد ارتبطت بقائد كاريزمي واحد، حتى أصبح الحزب يعرف باسم ذلك القائد.

وهذا ما يجعل هذه الأحزاب في حالة وفاة هذا الزعيم تعاني الأزمات وتقض مضجعها الحركات التأسيسية، و قد عانت حركة مجتمع السلم من هذه المشكلة واشتد الخلاف بعد وفاة زعيمهم محفوظ نحناح بين تيار أبوجرة السلطاني وأتباع عبد الحميد مناصره، و اشتد الخلاف بينهما الى درجة المساس بالقاعدة الحزبية التي كان يمتلكها هذا الحزب، وتراجعت مصداقيته لدى المناضلين والشعب والسلطة على حد سواء هذا من جهة، و من جهة أخرى نجد طائفة ثانية من الأحزاب السياسية الجزائرية يطغى عليها النمط القيادي الأوليغارشي حيث تقود السلطة هذه الأحزاب إلى جملة أو قسم من المواطنين أو لطبقة اجتماعية و ليس الفرد. فبخلاف النمط الكاريزمي، تكون القيادة في يد طائفة من الرؤساء المنغلقين على أنفسهم و تكون السلطة الفعلية بأيديهم، و لهذه الجماعة سلطة مطلقة في تعيين الأعضاء و قبول ملفات الأشخاص.

[٥] بن عمير جمال الدين: إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال التجربة التعددية المعاصرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ١٥١-١٥٤.

ويتمتع هؤلاء القادة بشهرة و سمعة كبيرة.[٦] و لعل جبهة التحرير الوطني و التجمع الوطني الديمقراطي و التحالف الوطني الجمهوري خير أمثلة على ذلك.[٧]

حزب جبهة التحرير الوطني لم يخضع إلى قائد كاريزمي واحد، خاصة بعد تبني النظام التعددي فنلاحظ أنّ هذا الحزب وخاصة على مستوى السلطة الفعلية به أشخاص يتمتعون بنفوذ كبير وواسع داخل الحزب. وقد استطاعت بعض هذه الشخصيات قيادة الانقلاب على عبد الحميد مهري و الحركة التصحيحية ضد علي بن فليس.

والخلاصة التي نصل إليها أنّ أغلب الأحزاب السياسية في الجزائر لا تقوم على أسس ديمقراطية، ولا تعرف فكرة التداول على منصب الأمانة العامة إلا بعد وفاة الزعيم الروحي، و ظهور حركات تصحيحية في ظل قانون الأحزاب

وبعد صدور قانون الاحزاب الجديد ، وفتح الباب أمام تشكيل الأحزاب الجديدة حيث تم اعتماد ١٤٠ حزباً أو ما يزيد حتى اليوم إلا أننا نلاحظ أنّ بعض الممارسات التي لا تمت بصلة للعملية الديمقراطية لا تزال تلازم الأحزاب السياسية في الجزائر، فأغلب هذه الأحزاب مبنية على أسس وممارسات عصبوية تنجب لنا في الأخير تنظيمات أسرية جوفاء، حيث أصبحت تصدر القوائم في الانتخابات التي تم اجراؤها يوم ١٠ مايو الماضي، مبنية على صلة القرابة و الانتماء إلى نفس العائلة، وهذا مؤشر جديد لنوع جديد من الفساد في الممارسة السياسية للأحزاب، و اعتماد هذا النوع من الأساليب في ضبط القوائم الحزبية في الحقيقة يتنافى و الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب.[٨] هذا بالإضافة إلى ظاهرة الترحال السياسي التي أصبحت تعد سمة ملازمة للعملية الانتخابية في الجزائر، حيث إنّ هذه الظاهرة لم تنحصر فقط في القاعدة أو في مناضلي الأحزاب، بل تعدتها إلى القادة و زعماء الأحزاب، حيث أصبحنا نشهد أن بعض

[٦] بن عمير جمال الدين: المرجع السالف الذكر، ص ١٦١.

[٧] بن عمير جمال الدين:نفس المرجع السالف الذكر، ص ١٦٤.

[٨] بوحنية قوي: ممارسات عصبوية أنجبت تنظيمات أسرية جوفاء، حوار في جريدة الخبر عدد ٦٦٧٨، يوم ٠٧ أبريل ٢٠٠٧، ص ٢.

الشخصيات في كل مناسبة انتخابية تتصدر قائمة حزبية جديدة، و هذا يمس بالممارسة الديمقراطية في الجزائر.

ولعل هذا التشخيص الذي وضع للأحزاب السياسية في الجزائر، ينطبق على باقي الدول العربية و هو ما أدى إلى عدم تمكين و قدرة هذه الأحزاب على إحداث التحولات الديمقراطية. ولا تزال هذه الأحزاب تنشط و تمارس السياسة تحت مبرر المرحلة الانتقالية و لم تستطع الانتقال إلى مرحلة الاعتراف القانوني وإلى ساحة العمل السياسي و الفعل الحزبي.[٩]

وهذا ما جعل الشارع في الدول العربية بعد الحراك الذي شهدته تونس و باقي الدول العربية بدرجات مختلفة تتجاوز الأحزاب المعروفة، فلم يستطع أي فصيل حزبي أن يبني هذه الثورات، وقد استطاعت هذه الأخيرة إسقاط أنظمة جثمت على سدة الحكم لسنوات عديدة أي أن الشارع استطاع تحقيق قفزات نوعية في تحول المسار الديمقراطي، عجزت الأحزاب عن تحقيقه لسنوات طويلة رغم استخدام وسائل مختلفة للضغط على النظام السياسي لكن هذه الأحزاب فشلت في ذلك و بدا عجزها في تحقيق التحول الديمقراطي و هذا لأنها مؤسسة على ركائز غير ديمقراطية. هذا ما جعل هذه الأحزاب تفقد مصداقيتها لدى الشارع العربي، و أدى ذلك إلى أزمة مشاركة في العملية الانتخابية بصفة خاصة و العملية السياسية برمتها. و أصبحت ظاهرة العزوف السياسي تطرح إشكالية كبيرة جداً لدى الأنظمة السياسية خاصة في الدول العربية، ففي الجزائر مثلاً قد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٧ %٣٥,٦٥ فمن مجموع ١٨ مليون و ٧٦٠ ألف و ٤٠٠ ناخب لم يصوت سوى ٦ مليون و ٦٨٧ ألف و ٨٣٨ ناخب، و أثناء الفرز تم إلغاء ٩٦١ ألف و ٧٥١ ورقة انتخابية و بالتالي بلغ عدد الأصوات المعبر عنها ٥ ملايين و ٣٢٦ ألف و ٨٧ صوت أي حوالي ١٢ مليون مواطن قاطعوا الانتخابات.[١٠]

---

[٩] بوحنية قوي: أزمة الحراك الحزبي الداخلي في الأحزاب الجزائرية قراءة نقدية، ص ٤٨.

[١٠] ناجي عبد النور : أزمة المشاركة السياسية في الجزائر، مدونة الصفاء، ٠٨-٠٤-٢٠١٢، http://nadjiabdenour.maktoobblog.com/1243673/%D8%A3%D8% D8%A7%D9%84% B2%D9%85%D8%A9-

وما يجب الإشارة إليه أنّ نسبة المشاركة في العمليات الانتخابية أصبحت في تزايد من عملية انتحابية إلى أخرى، و لعل هذه المشكلة من أهم العوائق التي واجهت انتخابات ١٠ مايو الماضي، حيث أصبحت العمليات الانتخابية لا تلقى قبولا لدى القاعدة الشعبية ، خاصة في الأوساط الشبانية، و قد أدرك النظام السياسي ذلك، فهو يسعى جاهداً مستخدماً جميع الوسائل التقليدية و الحديثة ( المعلوماتية) لإقناع الشباب بالمشاركة في العملية الانتخابية السياسية.

وخلاصة القول: إنّ الحديث عن عملية تحول ديمقراطي شبه مستحيل أو ضرب من الخيال، ما لم تكن العلاقة بين الأحزاب السياسية و الممارسة الديمقراطية هي علاقة تفاعلية، لأنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية في ظل أحزاب سياسية ضعيفة أو غائبة، وعليه فإنه بالأساس واجب دمقرطة هذه الأخيرة و إصلاحها لأنّ ذلك يعد مدخلاً أساسياً لدمقرطة هياكل و مؤسسات الدولة.[١١]

## ثالثاً: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي.

تعد حركات المجتمع المدني من أهم الفاعلين الأساسيين في تكريس القول الديمقراطي، و قد ظهر الدور الفعال لحركات المجتمع المدني في الجزائر و تزايد بعد دستور ١٩٨٩. أين أعطى هذا الأخير الحق للأفراد في إنشاء الجمعيات المختلفة حتى ذات الطابع السياسي منها. و ذلك ما انعكس إيجابا على الانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد في ذلك الوقت، و تعدد الجمعيات و النقابات و بمشارب مختلفة تعددت وتوزعت اهتماماتها عبر مستويات عدة.[١٢]

وحركات المجتمع المدني بمختلف أطيافها، و تنظيماتها المختلفة تعد صمام أمان ضد احتكار السلطة للحياة السياسية بما تمتلكه من وسائل مختلفة للتأثير على صانع

[١١] زين العابدين حمزاوي: الأحزاب السياسية و أزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد ٢٦، سنة ٢٠٠٩، ص ١٠٤.

[١٢] عبد الزوبيري: المجتمع المدني و صناعة النخب، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد ١٥، الجزائر، جوان ٢٠١١، ص١٤٢.

القرار في النظام السياسي، فهذه الجمعيات عادة تتولى ممارسة الدور الرقابي على العمل الحكومي، بما يضمن الرُشد في العمل الحكومي.

وقد بلغ عدد الجمعيات لدى وزارة الداخلية بحسب أحدث الإحصائيات حوالي ١٢٠ ألف جمعية بين وطنية و محلية، بعد أن كان يوجد في الجزائر ٣٦١٧٢ جمعية و رابطة مهنية سنة ١٩٩٢، و ما يقارب ٦١٩ جمعية و رابطة وطنية سنة ١٩٩٤، [١٣] و رغم عدد الجمعيات الكبير جداً إلا أنّ تأثيرها على الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية لا يعكس هذا العدد الكبير المتنامي، و أداء هذه الجمعيات ضعيف جداً مقارنة بتعدادها ومشاركتها ومساهمتها في تكريس و بناء التحول الديمقراطي. كون أن أغلب حركات المجتمع المدني لا تزال تنشط تحت غطاء النظام السياسي الحاكم حتى وصلت بالبعض إلى درجة تسميتها بحركات المجتمع المدني الرسمي[١٤] كون هذه الحركات تنشط وفقاً لما يخدم النظام السياسي، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، نجد أنّ بعض الجمعيات لها صلة وثيقة ببعض الأحزاب السياسية، و قد مس هذه الجمعيات و الحركات ما مس الأحزاب التابعة لها من أزمات و انشقاقات حالت دون فعالية الدور المناط بحركات المجتمع المدني. وإنّ أسباب فشل حركات المجتمع المدني في الجزائر، لا يعود إلى النظام السياسي فحسب، فغياب التكوين الثقافي (خاصة ثقافة العمل الجمعوي) لدى بعض قادة و ممثلي هذه الجمعيات، و هذا ينعكس سلباً على أدائها و دورها في بناء و تكريس التحول الديمقراطي.[١٥] فأصبحت حركات المجتمع المدني الجزائرية أما في حالة تبعية أو معارضة للسلطة، و هذا هو الإطار الذي وُضِعت أو وَضعت فيه حركات المجتمع المدني نفسها حد من إمكانية المشاركة الفعالة في رسم السياسة العامة للدولة، بخلاف بعض الدول التي قطعت أشواطاً في تبني النظام الديمقراطي حيث أصبحت لهذه

[١٣] محمد بلغالي: الحكم الراشد و التنمية المستدامة– دراسة اصطلاحية تحليلية , حالة الجزائر، مجلة الدراسات الإستراتيجية ،الجزائر، عدد ١٤، مارس ٢٠١١، ص ٦٢.

[١٤] محمد بلغالي، المرجع السالف الذكر، ص ٦٢.

[١٥] محمد بلغالي، نفس المرجع السالف الذكر، ص ٦٣.

الحركات الدور الفاعل الذي لا يمكن الاستغناء عنه في بناء صرح نظام ديمقراطي شفاف.

## رابعًا: وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي.

تم إقرار حرية التعبير في دستور سنة ١٩٨٩، و قد تزامنت ممارسة هذا الحق مع الأزمة السياسية الحادة التي عاشتها البلاد في ذلك الحين، و إن كانت في ظاهرها نعمة كونها وفرت أرضية واسعة للنقد و التعبير، ونقمة في نفس الوقت، لأن تلك الحرية لم تضبط كونها ولدت في جو من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تعيشه الجزائر آنذاك. وتعد حرية الإعلام جزء كبير من الممارسة الديمقراطية وهذا ما جعل جميع الفواعل المعنية و الفاعلة في هذا المجال تسعى جاهدة من أجل تحقيق الحرية في مجال الإعلام.[١٦]

والوضع العام في الجزائر سواء تعلق الأمر بحرية الرأي و التعبير أو بالمؤسسات الإعلامية فانه يوجد هامش من الحرية تتحرك فيه وسائل الإعلام، لكن هذا المجال أو الهامش لا يزال ضيقاً ولا يتناسب و الحراك الذي يعيشه الشعب الجزائري في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[١٧] فأداء وسائل الإعلام الجزائرية مقارنة بما وصلت إليه وسائل الإعلام في دول أخرى عربية أو غير عربية، أين أصبحت وسائل الإعلام - بعد الحراك الذي شهدته الدول العربية- تقيم أنظمة وتسقط أخرى. أما في الجزائر فلا يزال الصحفي يخضع لرقابة صارمة و شديدة تصل إلى حد المتابعة الجزائية و هذا ما انعكس سلباً على دور وسائل الإعلام في بناء وتأسيس التحول الديمقراطي.

ولعل الخطاب الذي جاء به رئيس الجمهورية في ١٥ أفريل ٢٠١١ و الذي وعد فيه بتعديل قانون الإعلام و فتح المجال السمعي البصري أمام الخواص، بشكل يعيد النظر في مكانة السلطة الرابعة.

---

[١٦] عمر مرزوقي : حرية الرأي و التعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي(١٩٨٩-٢٠٠٤)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و الإعلام-الجزائر، ص١٥١-١٥٤.

[١٧] عمر مرزوقي، المرجع السالف الذكر، ص ١٦٨.

غير أنّ وزير الاتصال الجزائري "ناصر مهل" اعتبر أن هناك قراءة خاطئة أعطيت لخطاب رئيس الجمهورية، مشيرا إلى أن الرئيس لم يتحدث عن فتح المجال السمعي البصري إنما كان الحديث عن قنوات موضوعاتية عمومية متخصصة، بدءا من جانفي ٢٠١٢[١٨] تهدف هذه التعددية في وسائل الإعلام الرسمية إلى خلق نوع من التنافس بين هذه القنوات و تأكد هذا بعد صدور قانون الإعلام الجديد ومنه فإنّ الدور المناط بوسائل الإعلام المختلفة في تكريس التحول أو الانتقال الديمقراطي في الجزائر لا يزال ضعيفاً بالمقارنة مع تجارب عالمية أخرى.

## خامساً: الربيع العربي والإصلاحات السياسية في الجزائر.

بعد الحراك الشعبي الذي شهدته الدول العربية في إطار ما يعرف بالربيع العربي، وما نجم عليه من سقوط بعض الأنظمة في الدول المجاورة كسقوط نظام بن علي في تونس، وانهيار حكم حسني مبارك في مصر، بادر رئيس الجمهورية في خطابه الموجه إلى الأمة يوم الخميس ١٥ أبريل ٢٠١١ بمبادرة وطنية عامة وشاملة تهدف لتعزيز مسيرة الإصلاحات السياسية والتنمية الوطنية الشاملة والمتجددة لتعميق المسار الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتحقيق أهداف العدالة الاجتماعية في المجتمع الجزائري .

وقد تضمنت هذه المبادرة الشاملة العديد من المحاور الهامة: حصيلة موجزة بأهم الإنجازات والمكاسب المحققة بفضل تطبيقات سياسية، الإصلاحات الوطنية الشاملة والمتجددة خلال عشرية كاملة من الزمن وفي مجالات الأمن والسلام الاجتماعي والاستقرار المؤسساتي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإصلاح العدالة، والإدارة العامة مركزياً ولا مركزياً، وتحسين العلاقة بين الإدارة المركزية وتحسين العلاقة بين المواطن والإدارة، ونتاج ذلك على السكان والمواطنين في ميادين الشغل والسكن والتكوين ومرافق البنى التحتية والثقافة ومستوى المعيشة بصورة عامة.

---

[١٨] بوحنية قوي:التلفزيون العمومي الجزائري في ظل غياب فتح القطاع وسيادة منطق الخدمة العمومية، موقع الدكتور بوحنية قوي، ٠٨-٠٤-٢٠١٢، http://bouhania.com/news.php?action=view&id=25

- كما تقررت جملة من التدابير والإجراءات العاجلة للتكفل أكثر بدعم وأساليب إنجاز برامج التنمية الوطنية الشاملة من أجل مزيداً من العدالة الاجتماعية.
- كما مست عملية الإصلاح للإدارة بكل مؤسساتها ومرافقها وهيئاتها وأجهزتها من أجل المزيد من الفاعلية و الرشادة في الأداء، والتحلي بأخلاقيات وقيم الإدارة الرشيدة والحكم الصالح، وكذا توطيد حسن العلاقة بين الإدارة العامة والمواطنين على أسس المصداقية والثقة والحياد ولعدالة.
- كما تضمنت هذه المبادرة محور تعزيز عملية ترقية وحماية حقوق وحريات الإنسان والمواطن ودعم الحقوق السياسية والاجتماعية في مجالات الحقوق السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة، وحرية الإعلام و التعبير، ودعم الحقوق السياسية والاجتماعية في مجالات النظام الانتخابي، وقانون الأحزاب والجمعيات المدنية.
- وكذا محور تعميق المسار الديمقراطي و دولة القانون والمؤسسات بواسطة عملية مراجعة وإثراء الدستور من أجل جزائر قوية وآمنة ومستقرة وفاعلة في خدمة المصلحة العامة الحيوية لشعبها ولأجيالها المتعاقبة.

وتتم عملية المراجعة الدستورية هذه وفقاً للمنهجية المحددة في المبادرة المذكورة سابقاً والمفصلة في بيان مجلس الوزراء في يوم ٠٢ أفريل ٢٠١١، بحيث تجري مشاورات سياسية واجتماعية واقتصادية ومهنية واسعة مع كافة أطراف وأقطاب الممارسة السياسية وحركات المجتمع المدني وشخصيات وطنية. وبعد المشاورات والحوارات العديدة، صدرت الستة قوانين الشهيرة : حيث تم إعادة النظر في قانون الأحزاب السياسية، وقانون الجمعيات ،وقانون الإعلام ،وقانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وقانون تنافي العهدة البرلمانية .

وبعد صدور هذه التعديلات في الجريدة الرسمية ، اعتمدت وزارة الداخلية العديد من الأحزاب السياسية الجديدة ، وقد تزايد عددها بشكل غير عادي مما خلق نوعاً من التنافس غير المعتاد خاصة لدى الأحزاب الجديدة ، وبدا النقاش عن مسارات التحول الديمقراطي الذي تقوده أحزاب تم إنشاؤها قبيل الانتخابات التشريعية ،خاصة

في ظل الفوز الساحق الذي حققته الحركات والتيارات الإسلامية في دول الربيع العربي ،فسرعان ما تبددت الأحلام على إجراء الانتخابات التشريعية الأولى التي تم اجراؤها في مايو٢٠١٢ ، حيث حصدت جبهة التحرير الوطني أغلب المقاعد البرلمانية ، وتلاه حزب التجمع الوطني الديمقراطي ، أما الأحزاب ذات التوجه الإسلامي فقد منيت بهزيمة نكراء ، لأنّ هذه الأحزاب ساهمت في شرعنة النظام السياسي في تسعينيات القرن الماضي –حركة حماس – وكانت حليفاً أساسياً للنظام ، هذا ما جعل التصويت العقابي هو الجزاء الذي ناله هذا الحزب ، هذا بالإضافة إلى تورط بعض قادة هذا الحزب في قضايا الفساد المالي ، وبقيت نسبة المشاركة في العملية الانتخابية ضعيفة وهذا ما فشلت الأحزاب السياسية العريقة والحديثة في تحقيقه والجدول التالي يوضح ذلك .

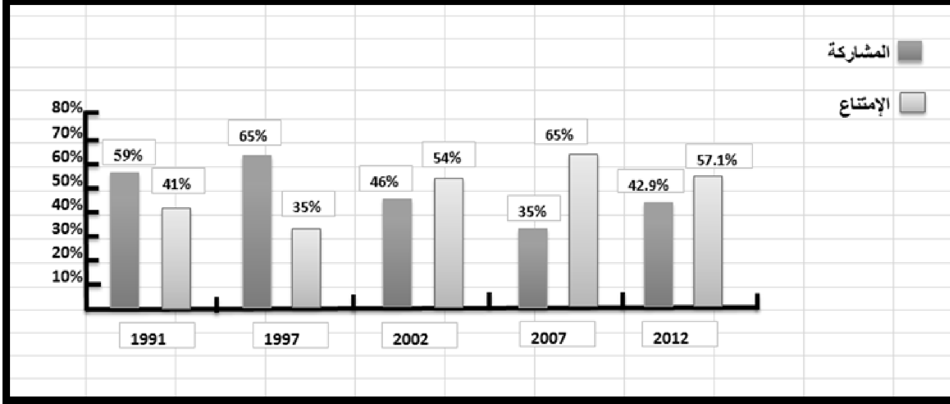
**النّتائج الرسمية لنسب المشاركة في انتخابات ١٠ أيار / مايو ٢٠١٢***

| | |
|---|---|
| عدد الناخبين المسجّلين | ٢١٦٤٥٨٤١ |
| عدد الناخبين الذين صوّتوا | ٩٣٣٩٠٢٦ |
| نسبة المشاركة | ٪٤٣,١٤ |
| عدد الأصوات المعبّر عنها (الصّحيحة) | ٧٦٣٤٩٧٩ |
| عدد الأصوات الملغاة | ١٧٠٤٠٤٧ |
| نسبة الأصوات المعبّر عنها/عدد الناخبين | ٪٣٥,٢٧ |
| نسبة الأصوات المعبّر عنها/عدد السكّان | ٪٢٠ |

**المصدر** : عبد القادر عبد العالي: الانتخابات التشريعية في الجزائر، مقال منشور في المركز العربي لدراسة السياسات و الأبحاث، تاريخ التصفح ١٠ مارس ٢٠١٢، http://www.dohainstitute.org/release/a546c9a0-39ff-4705-9731-21cf674d940d

ومن خلال الجدول تتضح أنّ نسبة المشاركة في العملية الانتخابية كانت ضعيفة على بالمقارنة مع النموذج المصري والتونسي، وبقيت الكتلة الصامتة تدير ظهرها

للعملية السياسية منذ انتخابات سنة ١٩٩٠ ، والجدول التالي يبين كيف أنّ هذه الكتلة لا تزال تحافظ على نفس النسب في المقاطعة :




المصدر : : بوحنية قوي عن جريدة الوطن (Elwatan) الصادرة باللغة الفرنسية عدد السبت ١٢ مايو ٢٠١٢م , ص٢.

ومنه فإنّ جملة الإصلاحات السياسية التي تبناها النظام السياسي في الجزائر ، والتي أعقبت هبوب رياح الربيع العربي ، لم يكن أي أثر في تغيير أو تعميق مسارات التحول الديمقراطي ، بل إن مبادرة الإصلاحات هي في حد ذاتها بحاجة إلى إصلاح أي أننا أمام إصلاح الإصلاح .

## الخاتمة:

يواجه التحول الديمقراطي في الجزائر صعوبات جمة حالت دون تحقيق مسارات الانتقال الديمقراطي ولعل من أهم النتائج التي وقفت عليها هذه الورقة:

- أنّ السلطة الواسعة التي تتمتع بها السلطة التنفيذية مقابل السلطة التشريعية حال دون تحقيق الانتقال الديمقراطي المنشود.
- أزمة الحراك الداخلي الذي تعانيه الأحزاب السياسية في الجزائر أدى إلى ممارسات لا ديمقراطية داخل الأحزاب مما انعكس سلباً على أداء هذه الأخيرة في تحقيق الانتقال الديمقراطي.

- ضعف و تبعية حركات المجتمع المدني أما إلى السلطة أو إلى الأحزاب السياسية مما أفقدها مكانتها و دورها في تحقيق الانتقال الديمقراطي.
- الضعف الكبير في مجال الاعلام بالمقارنة مع وسائل الاعلام العربية مما أدى الى ترجع دور هذه الأخيرة في بناء ديمقراطي في البلاد نتيجة التشريعات التي حالت دون فاعلية دور وسائل الاعلام في التحول الديمقراطي.

## المراجع


١. أونيسي ليندة: النظام الحزبي وأثره في تركيز السلطات لصالح السلطة التنفيذية، مجلة الفكر البرلماني، عدد ٢٧، ٢٠١١.
٢. بوحنية قوي: أزمة الحراك الحزبي الداخلي في الأحزاب الجزائرية قراءة نقدية، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد ٣٣، خريف ٢٠١٠.
٣. بوحنية قوي: ممارسات عصبوية أنجبت تنظيمات أسرية جوفاء، حوار في جريدة الخبر عدد ٦٦٧٨، يوم ٠٧ أفريل ٢٠٠٧.
٤. بوحنية قوي: التلفزيون العمومي الجزائري في ظل غياب فتح القطاع وسيادة منطق الخدمة العمومية، موقع الدكتور بوحنية قوي، ٠٨- ٠٤- ٢٠١٢.
٥. زين العبادين حمزاوي: الأحزاب السياسية و أزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد ٢٦، سنة ٢٠٠٩.
٦. طارق عاشور: تطور علاقة البرلمان بالحكومة في النظام السياسي الجزائري ١٩٩٧- ٢٠٠٧، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية باتنة- الجزائر، ٢٠٠٩.
٧. عبد الزوبيري: المجتمع المدني و صناعة النخب، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد ١٥، الجزائر، جوان ٢٠١١.
٨. عمر مرزوقي : حرية الرأي و التعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي (١٩٨٩- ٢٠٠٤)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام- الجزائر.
٩. بن عمير جمال الدين: إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال التجربة التعددية المعاصرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠٠٥.
١٠. محمد بلغالي: الحكم الراشد و التنمية المستدامة- دراسة اصطلاحية تحليلية حالة الجزائر، مجلة الدراسات الإستراتيجية ،الجزائر، عدد ١٤، مارس ٢٠١١.
١١. مرزود حسين: مستقبل التعددية الحزبية و التداول على السلطة في الجزائر، مجلة الدراسات الإستراتيجية، العدد ١٤، الجزائر.
١٢. ناجي عبد النور: أزمة المشاركة السياسية في الجزائر، مدونة الصفاء، ٠٨- ٠٤- ٢٠١٢.